مقالات تدين الإعتداء على المصورين.. وإشادة بالنائب خليل عطية وكتلة «الأخوان».. ودعوة لمراجعة اداء المجلس النيابي لإنحيازه ضد الشعب:

الصحافة الأردنية تنتقد بشدة «كوماندوز» البرلمان بعد ضرب الصحافيين.. ومطالب باستقبال هنية والتفاهم مع حماس

عمان ـ «القدس العربي»

بسام البدارين:

هاجمت الصحافة الأردنية الأسبوع الماضي كما لم تفعل من قبل مجلس النواب وبعض قياداته وأركانه بعد حادثة الإعتداء على مصورين صحافيين داخل قبة البرلمان وساهم الإعتذار العلني الذي قدمه رئيس النواب عبد الهادي المجالي في تفكيك مقاطعة الصحف للمجلس، لكنه لم يمنع إستمرار حملة نقد شرسة وغير مسبوقة طالت النواب الذين ضربوا الصحافيين. ولفتت النظر في هذا الإتجاه عدة مقالات كان أكثرها سخونة للكاتب خالد المحادين الذي ينشر مقالاته في موقع عمون الإلكتروني بسبب سقف التعبير الذي يميل إليه. وفي مقاله تناول محادين المشهد بطريقة ساخرة فقال: بأمر مباشر وصريح من الجنرال المتقاعد عبدالهادي المجالي رئيس مجلس العموم عفوا مجلس النواب الأردني تقدمت وحدة كوماندوز بقيادة الجنرال المتقاعد غالب الزعبي نحو الصحافة ونحو أبنائها ونحو الصحافيين ونحو نقابتهم ونحو الصحف ونحو العاملين فيها لإعطائهم دروسا في الديمقراطية وفي المجادلة بالتي هي أحسن وبالحوار فإنقضت الوحدة المظفرة على زملاء صحافيين بالأيدي التي لا ترتفع إلا لتؤيد وبالألسنة التي خلقها الله للتسبيح به والدفاع عنه وعن الوطن وإعلان المواقف الجريئة التي بات حنيننا إليها موجعا إلا من قبل مجموعة نشعر نحوها بالإحترام والتقدير والثقة هي كتلة الأخوان المسلمين ومعهم زملاء اخرون لهم تميزوا بالنظافة والجرأة وظلوا منذ اليوم الأول أوفياء لناخبيهم الذين يستحقونهم.

«كوماندوز» البرلمان

وحدة الكوماندوز ـ يضيف المحادين ـ التي نفذت عملية الأثنين الأسود تحت قبة البرلمان قادها جنرال متقاعد كان يحمل على كتفيه ثماني إرادات ملكية سامية تلاحقت عليه من ملازم ثاني الى لواء ومعه كان استاذ جامعي جاء الى البرلمان من جامعة مؤتة لكنه يوم الأثنين الأسود أدار ظهره لأكاديميته ولشهادة الدكتوراة التي يحملها ولسنوات خدمته مدرسا جامعيا وحتى لبذلته وربطة عنقه وشارك زميليه في إستخدام يديه ولسانه دون أن يفكر لحظة واحدة بما يجب أن يترك لطلبته الذين يتعاركون داخل الجامعة وخارجها. أما ثالثهم فهونائب ولا شيء سوى هذا لأنني لا أعرف أنه كان جنرالا أواستاذا جامعيا أو حتى مدير مدرسة إبتدائية أو مختارا أو صاحب بقالة في قرية. سمعت أول مرة بإسمه نائبا عن الشعب وظل بالنسبة لي يحمل الاسم ذاته دورة بعد دورة وثلاثتهم أعضاء في كتلة معالي الرئيس الجنرال المتقاعد حفظه الله.

النواب الثلاثة الذين شتموا المصورين الزملاء ورفعوا أيديهم لدفشهم ونهبوا آلات تصويرهم لإلقائها على الأرض لم ينالوا مجتمعين من أصوات أبناء الشعب سوى 11242 صوتا بينما نال النائب خليل عطية النائب المحترم والجريء والنظيف والوطني 19256 صوتا وإذا أضفنا الى أصوات النواب الثلاثة أصوات رئيس كتلتهم ورئيس مجلسنا النيابي وهي 5060 صوتا وجدنا أربعتهم يحتاجون الى 2954 صوتا ليحصلوا على ما حصل عليه النائب المحترم خليل عطية وللتذكير أيضا فإن ما حصل عليه النائب المحترم عبدالمنعم أبو زنط من أصوات الناخبين كان 13033 والنائب المحترم محمد أبوفارس 11666 والنائب المحترم موسى الوحش 10627 لهذا لا أشعر أن أي نائب من محافظتي الكرك يمثلني أو يعكس هموم وآلام وأحلام الكركية وأشعر أن نوابي الحقيقيين هم كتلة العمل الإسلامي ومعها نواب محترمون مثل خليل عطية وعبد الرحيم ملحس وان وجوههم اكتست بالخجل وهم يتابعون اعتداء زملاء لهم على صحافيين وآلات تصويرهم.

وقال الكاتب: نحن إذن كلاب.. الصحافيون كلاب.. المصورون كلاب.

اعضاء نقابة الصحافيين هم أيضا اعضاء نقابة الكلاب اما الذين شتمونا واستعرضوا علينا عضلاتهم وتصوروا انهم بفعلتهم القبيحة يمارسون بطولة، فهم الأسود في عرينهم الذين لا ينحنون لحكومة ويرفضون ركوب سيارات فارهة تم شراؤها من بيت مال الأردنيين ويتم استرضاء بعضهم بتعيين أبنائه أو بناته أو أنسابه أو إخوانه في ممارسة ديموقراطية لا تعرف مثلها الا الديموقراطيات المتخلفة والعرجاء والمريضة. وطالب الكاتب بمحاسبة النواب المعتدين وإتهم بيان المجلس الأعلى للإعلام حول الحادثة بانه بيان حكومي بإمتياز وقال: وبعد من يجرؤ من هؤلاء النواب الذين نعرفهم أن يدعي أن الصحافة تسيء اليهم وانها تتعمد التزوير في الحديث عنهم وانها تتعمد نشر كل خطأ كبير وصغير يرتكبون على أنه فضيحة فوالله العظيم اننا في حاجة الى مراجعة للنفس لنضع امام القارىء مسيرة هذا المجلس بتفاصيلها وضعفها ووقوفها ضد المواطن الى جانب الحكومة وتمريرها لكل قوانين التضييق والقهر والاذلال والتجويع دون ان يرمش لأحد من هؤلاء النواب الذين نعرفهم جفن اويستند الى ثقة ناخبيه الذين وحدهم دفعوا وسيدفعون الثمن الغالي على سوء إختيارهم، فهذا الوطن كما وصفوه في حجم بعض الورد لذا ليست هناك ملفات سرية جدا اوملفات سرية، كل شيء مفتوح ومعروف ومراقب وما نأمله في المجالس القادمة أن يكون الناخب حذرا قبل أن يدلي بصوته فيكتشف متأخرا انه انتخب عدوه واكتفي بالقول : إضرب يا نقا عيني.

وكانت صحيفة «الدستور» الأكثر تطرفا بين اليوميات في نشر إفتتاحية رسمية لها حول الحادثة حيث قالت: في الاصل كان الصحافيون يقومون بواجبهم في تغطية مناقشات مجلس النواب عندما وقعت مشادة بالايدي بين نائبين، ومن الطبيعي ان يلتقط المصورون الصور لتلك الحادثة التي رأيناها على شاشة التلفزيون الاردني من اولها وحتى لحظة تبادل القبل والمصالحة بين عضوي المجلس، اما الغريب والمستهجن والمدان فهو ان يتجرد عدد من النواب من كل قواعد الذوق والخلق الرفيع ويقومون بالاعتداء على الصحافيين بالضرب والشتم والبذاءة، ويحطمون كاميراتهم ويستولون عليها.

معارك البرلمان

وتابعت «الدستور» تقول: اي عقلية تلك التي تبيح لهؤلاء النواب مجرد التفكير في منع الصحافيين من ممارسة مهنتهم، واستخدام الاسلوب الاسوأ في التعبير عن رغبتهم غير المشروعة، متجردين من الصفات التي يجب ان يتحلى بها ممثلو الشعب، ومسقطين من حسابهم حق الرأي العام في معرفة كل ما يجري تحت قبة البرلمان من خلال السلطة الرابعة اي الصحافة.

ليت رئيس مجلس النواب الذي استهجن واستنكر العراك بين عضوي المجلس فعل الشيء ذاته ازاء اعتداء اعضاء اخرين على الصحافيين الذين يعرفهم ويعرف الجهود التي يبذلونها في سبيل نقل وقائع الجلسات والنشاطات التي يقوم بها مجلس الامة.

وقالت الصحيفة نفسها: لسنا امام حادثة عابرة نجمت عن سوء فهم اوتفاهم، بل ان ما حصل امس هو ظاهرة خطيرة تكشف عن انفصام في الشخصية وسقوط مريع في السلوك يدلنا على ان البعض من هؤلاء النواب لم يستفيدوا من درس السلطة التشريعية رغم طول اقامتهم فيها، وقد كان مشهد هبوطهم مؤلما وهم يضربون بالعقال مصورا او يشتمون بالالفاظ البذيئة صحافيا، وكان الموقف بكل تفاصيله وضيعا ومقرفا يثير الحزن والاشمئزاز في آن معا.

يصعب علينا في هذه اللحظات ونحن نتحدث بلسان الذين تعرضوا للاعتداء من النواب ان نعبر عن حجم الألم الذي يعتصر قلوبنا جميعا، فقد كانت المفاجأة صارخة في مضمونها وشكلها وتبعث على خيبة الامل والصدمة نتيجة المبالغة والتهور في لحظة كانت فيها الخيارات كثيرة لمنع التصوير اوالتفاهم مع الصحافيين لوضع الحادثة في حجمها الحقيقي، ولم نكن نتوقع من اولئك الذين يستعين بهم الناس لفض النزاعات بينهم بالحسنى ان يتصرفوا على هذا النحو من التطرف والعنف والعدوان.

وختمت الصحيفة قائلة: يجب ان يعتذر المجلس كله، ويجب ان يعتذر هؤلاء النواب لكل صحافي تعرض للضرب اوالشتم بصفة شخصية وامام نقابة الصحافيين ايضا، فتلك هي الطريقة الوحيدة ليدرك الجميع خطورة ما حدث من اعتداء على حرية الصحافة وعدم تكراره مرة اخرى وتحت اي ظرف من الظروف

ومن جهته وفي موضوع آخر تبادل باحثون في مركز الدراسات الإستراتيجية الإتهام مع الكاتب الأول في صحيفة «الرأي» طارق المصاروة الذي هاجم إستطلاعات المركز مدافعا عن حكومة معروف البخيت وقال: «وعلى الطريقة الامريكية هناك ديكتاتورية في العراق لكن الحل ليس غزوها وليس حل هياكل الدولة. ونتمنى على المغرمين باستقراءات الرأي العام بأن لا يتناولوا الحكومة ـ السلطة التنفيذية ـ بالسؤال المطلق بعد مائة يوم: هل نجحت الحكومة في اجتثاث الفقر والبطالة اوالفساد بحيث يكون الجواب بلا اونعم. لانه لا يمكن لأية حكومة ان «تجتث» حالة اقتصادية اواخلاقية في مائة يوم في اي بلد في العالم. فمعنى السؤال هوالوقوف عند الاحتمال الثاني وهو اللا.. وهذا معناه ان الحكومة فاشلة او فاسدة، وهذا تكتيك معاد في كل الحسابات، ولا مبرر لطرحه الا اذا كنا جزءا من موجة خطيرة في هذه المنطقة هدفها تفكيك شرعية دولها ووضعها في الموضع العراقي اواللبناني اوالفلسطيني حيث ان كل شيء لم يعد شرعيا!!».

واستغرب الباحث الدكتور محمد المصري مدير وحدة الاستطلاعات في المركز كيف للمصاروه الذي زج بأسئلة المركز في الموضوع وهو شخص قد يكتب في بعض الاحيان جيدا لكنه لا يقرأ على الاطلاق.

أزمة هنية

وفي صحيفة «الغد» ناقش الكاتب محمد أبو رماني ما أسماه بالموقف الأردني من زيارة هنية حيث قال: ما يجب الوقوف عنده ومناقشته، بقراءة أدق وأعمق، هو الموقف الأردني من زيارة هنية، وفيما إذا كانت مصلحة الأردن تكمن بقطع خطوط الاتصال والتواصل كافة مع حماس أم أنّ هنالك معادلات فرعية أخرى في العلاقة. من جهتها نفت الحكومة وجود ترتيب، أصلاً، لزيارة هنيّة إلى الأردن، لكن الرواية الأردنية تبدو، إعلامياً وسياسياً، ضعيفة وخجولة تماماً؛ فإذا كانت زيارة هنية غير مطروحة أصلاً، أو كان هنالك، سوء تفاهم حول الزيارة، فقد كان أجدى بالحكومة أن تعلن على الملأ ترحيبها بالزيارة وعدم ممانعتها، دحضاً لرواية حماس، وهو ما لم يتم، فظهر الأردن وكأنه خصم شديد لحكومة حماس.

وقال ابو رمان: زيارة هنيّة للأردن، لوتمّت، كانت ستحقق أهدافاً مهمة، إذ تشكّل فرصة مناسبة للمطبخ السياسي الأردني كي يبني قنوات تواصل وحوار مع حركة حماس تكفل، على الأقل، وجود مفاتيح للتأثير، وتبادل وجهات النظر مباشرة، كما تكفل هذه الزيارة دحض ما تردده أوساط إعلامية وسياسية بوجود دور أردني معاد لحماس. وفي المحصلة لن تخسر الحكومة شيئًا من هذه الزيارة.وفي المقابل، ثمة فرق كبير بين دعم مشروع عباس سياسياً وبين التورط في الاصطفافات الفلسطينية الداخلية، وأن يحسب الأردن مع طرف فلسطيني ضد آخر، فهذا الموقف ـ أو حتى وجود إدراك فلسطيني يحسب السياسة الأردنية في هذا الاتجاه ـ لا يخدم الدور الأردني المطلوب في الشأن الداخلي الفلسطيني، ولا حتى في المساهمة في حل الأزمة الداخلية الفلسطينية. فالدور الأردني المطلوب والإيجابي هو دور «الوسيط المحايد»، مع عدم إغفال رؤية الأردن للمصلحة الوطنية والمصالح الفلسطينية.

الفكرة المحورية ـ يقول الكاتب ـ التي لا يجوز القفز عليها، في الإدراك الأردني، أنّ حماس رقم صعب وأساسي في الساحة الفلسطينية، لا يمكن إلغاؤها، ولا يعني سقوط حكومة حماس، تحت الضغط الدولي والحصار، نهاية حماس سياسياً واجتماعياً.

وفي صحيفة «العرب اليوم» تابع الكاتب فهد الخيطان إنعقاد مؤتمر دولي في عمان حول الفساد والشفافية وقال:

على هامش اعمال مؤتمر الاطراف الموقعة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الذي يعقد في البحر الميت ابلغ وزير العدل شريف الزعبي الصحافيين ان الاردن سيتقدم بطلب لامانة المؤتمر لاعتباره انموذجاً لتطبيق اتفاقية مكافحة الفساد، «انطلاقاً من موقعه الريادي في المنطقة العربية في مكافحة الفساد» حسب تعبير الوزير.

تصريح الوزير مثير للانتباه وسيكون مادة للتندر في المجالس، واذا قبل الطلب فعلاً فستكون خطوة علاقات عامة من طرف امانة المؤتمر التي يستضيفها الاردن!

لا نعرف بالتحديد ما هي الشروط التي ينبغي توافرها في الدولة «الانموذج» في مكافحة الفساد من حيث القوانين.

الاردن ـ يقول الخيطان ـ حديث العهد بتشريعات مكافحة الفساد والقانون الخاص بهيئة مكافحة الفساد ـ «محل جدل في الاوساط القانونية والسياسية» ـ دخل حيز التنفيذ قبل ايام فقط والهيئة لم تتشكل بعد، اما قانون اشهار الذمة فقد اقر قبل عدة اشهر ولم يتم تطبيقه بعد بانتظار تأسيس دائرة اشهار الذمة.

«حق الحصول على المعلومات» ما زال مشروع قانون امام مجلس الامة ولا نعلم ان كان سيقر في الدورة الحالية ام لا.

على العموم الارادة السياسية متوفرة لوجود منظومة «النزاهة الوطنية»، كما يسميها رئيس الوزراء، لكن المسألة الاهم من القوانين كما قال جلالة الملك خلال استقباله امس الاول رئيسة منظمة الشفافية الدولية هو غيت لابيل هو زرع ثقافة محاربة الفساد.

ويحضرني هنا تعليق ساخر لرئيس وزراء سابق على قانون اشهار الذمة، قال: ان بوسع اي مسؤول وقبل ان يتسلم منصباً في الدولة الادعاء انه يملك مليون دينار مثلاً، وهو لا يملك فلساً واحداً منها، وعندما يغادر الموقع الوظيفي وقد «لطش» المبلغ يكون ربح المليون والسمعة الطيبة ايضاً والريادة في مكافحة الفساد تحتاج ايضاً الى مناخ عام يشعر معه الرأي العام ان هناك حرباً حقيقية على الفساد، وهذا الامر ليس متوفراً للاسف، ففي اخر استطلاع للرأي اجراه مركز الدراسات الاستراتيجية توقعت الاغلبية ازدياد الفساد في السنوات الاربع المقبلة.

ومكافحة الفساد تتطلب توفير شروط اخرى كثيرة كالقضاء المستقل والصحافة الحرة وآليات ديمقراطية في ادارة شؤون الدولة والشيء الكثير من هذا لم يتحقق بعد في الاردن.

وختم الكاتب قائلا: ولغاية الان لم يطور الاردن آليات فعّالة لاسترداد الاموال التي ذهبت في عمليات فساد، ويسود انطباع لدى الغالبية ان من سرق اموالاً عامة لن يردها للخزينة سواء حوكم او جرى تنحيته من منصبه.

عودة الحرارة لخط العلاقات السورية. المصرية.. وهجوم على الناصريين.. وموجة من جرائم قتل الزوجات والقصص الغريبة

تبادل الضربات بين «الاخوان» والنظام.. والأمن اوقع الجماعة في مصيدة جامعة الازهر.. وسخرية من نتائج زيارات مبارك للخارج

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة الجمعة عن القاء القبض على حوالي 120 من قيادات وكوادر طلاب الاخوان المسلمين نتيجة العرض العسكري الذي قاموا به بجامعة الأزهر والاعلان عن ضبط اسلحة واموال وتصريحات لرئيس جامعة الأزهر الدكتور احمد الطيب بأنه لا تهادن مع الطلاب الذين قاموا بذلك، واستقبال الرئيس مبارك ناجي عطري رئيس وزراء سورية الذي يترأس الوفد السوري المشارك في اجتماعات اللجنة العليا المشتركة المصرية ـ السورية والتوقيع على عدة اتفاقيات بين البلدين واستقبال مبارك السيناتور الامريكي جون كيري وسماح السلطات الاسرائيلية بدخول رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية الى قطاع غزة بدون الاموال التي يحملها بعد وساطة مصرية والتوقيع على اتفاقية بين الحكومة المصرية والاتحاد الاوروبي على تقديم الاتحاد معونة قدرها 28 مليون يورو، اي ما يوازي مبلغ سبعمئة مليون جنيه على ثلاث مراحل لاصلاح نظام التأمين الصحي وتوفير الرعاية الاولية للمصريين في المدن والقرى. وطبعا عندما يبدأ التنفيذ ستدعي حكومة الشؤم والنحس والبيزنس انها من انجازاتها. كما ظهرت حالة اصابة بانفلونزا الطيور في سوهاج وهو امر متوقع من هكذا حكومة، وحضور وزير الاستثمار اجتماعا للعاملين بشركات الصناعة الغذائية واعلانه انه تقرر زيادة بدل الوجبة الغذائية من 12 جنيها شهريا الى 30، وشهر مكافأة على الارباح والمكافأة في المناسبات بعد ان حققت الشركة ربحا هذا العام بلغ 490 مليون جنيه بزيادة 69 مليون عن العام السابق، ولا اعرف لماذا لم يتخذ قرارا ببيعها ما دامت قد حققت ارباحا كعادة الحكومة وحزبها الحاكم، ومظاهرة للخريجين الذين يعملون مدرسين بمكافآت بنظام الحصص بدون تثبيت. واستمرار سفر الحجاج والاستعدادات لاعياد الاضحى والميلاد ورأس السنة وتصريحات فاروق حسني وزير الثقافة التي اعلن فيها انه سيرفع دعوى قضائية ضد الذين عقدوا له يوم الخميس ـ اول امس ـ في نقابة المحامين محاكمة شعبية تأجلت الى 28 من الشهر الحالي لأنهم ادعوا عليه انه سار في مظاهرة للشواذ في باريس.

واما ابرز الجرائم فكانت ثلاثاً، الاولى عن قيام رجل على المعاش بقتل دجال كان قد استعان به لتسخير الجان لحل الخلافات بينه وبين زوجته لكن المحاولة انتهت بالطلاق وذهب الدجال لزيارته وما ان رآه الزوج حتى اسرع وراءه بسكين واخذ يطعنه حتى لفظ انفاسه. والثانية عن سيدة طعنت امها بالسكين في انحاء متفرقة من جسدها وتم نقلها في حالة سيئة للمستشفى، واعترفت الابنة بأن زوجها حضر لمصالحتها فوافقت على العودة معه للمنزل، لكن امها حاولت منعها بالقوة فلم تجد وسيلة الا محاولة قتلها والتخلص منها. واما الثالثة والاخيرة فعن سباك استدعته سيدة تعيش بمفردها لاصلاح توصيلات في الحمام فأسرع بخنقها ولما تأكد انها اصبحت جثة هامدة توجه الى غرف الشقة لجمع ما خف حمله وغلى ثمنه لكن السيدة لم تكن قد ماتت وافاقت من غيبوبتها واسرعت تستنجد بجيرانها وفوجئ اللص بالجيران يقتحمون الشقة فاختبأ في الدولاب لكنهم اخرجوه منه وتلقى علقة مهولة قبل تسليمه للشرطة. والى بعض ما لدينا في نهاية الاسبوع.

ميليشيات الاخوان

ونبدأ تقرير اليوم بقضية ميليشيات الاخوان المسلمين، فبالنسبة للتعليقات لوحظ ان بعض الزملاء ارادوا استغلال الواقعة لمهاجمة قوى سياسية اخرى او تصفية حسابات مع آخرين من غير الاخوان، وعلى سبيل المثال كتب زميلنا محمد علي ابراهيم رئيس تحرير «الجمهورية» يوم الخميس يقول:

«انني لا اريد القول ان السلطات غافلة عن وجود ميليشيات اخوانية في البلد هذا اذا كانت موجودة، ولكني اريد ان اعلم من أين يجيء التمويل وهل هناك جهات خارجية تقف وراءهم واذا كانت التبرعات تقدم لهم من داخل مصر، فلا بد ان نعلم الهدف من هذه التبرعات ونراقب الجمعيات الخيرية التي اصبحت ستارا لجمع تبرعات لا نعرف اين تنفق ولا توجد رقابة من اي نوع عليها. ان المساجد التابعة للجمعيات الخيرية يتم فيها جمع ملايين الجنيهات لكفالة اليتيم والانفاق على المحتاجين، لكن لا احد في مصر يستطيع التحقق من ذلك. اننا لا نريد ان نستيقظ فجأة على نمو سرطاني لميليشيا الاخوان في الجسد المصري ينتشر حتى يقضي عليه. لا اريد لبلادي ان تتكرر فيها مأساة لبنان وأجد بداخلها ميليشيا تؤسس دولة داخل دولة! لا اريد لبلادي ان اجد فيها ميليشيات تشن غارات على الجيران وتجرنا الى حرب لحساب قوى اجنبية او اقليمية!

ان اكبر دليل على تفشي وسيطرة الاخوان والقوى الاجنبية الاخرى هو انتشار صحف خاصة ومستقلة بل وناصرية وهي صحف ما كان يمكنها اصدار عددين متتاليين من دخل التوزيع وحده ولذلك لا بد من معرفة مصادر تمويل هذه الصحف مع خلوها من الاعلانات!

وانتقلت العدوى من الصحافة الى نقابة المحامين رغم ان نقيبها سامح عاشور ناصري التوجه، فاذا بها هي الاخرى تفتح باب الجهاد ضد العدو الصهيوني وضد «المطبعين»، ودعا نشطاء التيار الاسلامي فيها الى انشاء مراكز للتدريب على حمل السلاح و«طظ» في التعليم ومستقبل الطلاب كما قال الصحافي المصري عادل درويش مؤخرا».

وهكذا اصبح سالم عاشور الناصري والذي لم تهدأ المعارك بينه وبين الاخوان داخل النقابة متواطئا واصبحت الصحف المستقلة تتلقى تمويلا ما وقد سيطرت عليه عقدة تعرضه للهجمات العنيفة والساخرة في «الدستور»، وتحول لمهاجمة الجميع. اما بخصوص الاعلان فيبدو انه لا يطالع هذه الصحف لان صحف «المصري اليوم» و«الدستور» و«صوت الأمة» فيها اعلانات كثيرة من القطاع الخاص، بالاضافة الى ان ثمن النسخة من «صوت الأمة» و«الدستور» جنيهان، و«العربي» تنشر فيها الدولة اعلانات، والى حد ما في «الكرامة». فلماذا لا يهاجم النظام الذي ينشر الاعلانات فيهما والقطاع الخاص الذي ينشر في «صوت الأمة» و«الدستور» و«المصري اليوم»؟

وقد كرر زميلنا عمرو عبد السميع في نفس اليوم ـ الخميس ـ نفس العملية باقحام الخصومات السياسية والمهنية واتهم البعض في «الاهرام» في القضية، بقوله في بابه اليومي ـ هؤلاء ـ:

«الدولة مقلمة الاظافر لا تستطيع التدخل ضد جماعة محظورة قانونا والاخوان يتدربون ويغيرون على المقار الانتخابية بالسيوف وماء النار والسنج والجنازير، ولا احد ـ محليا او دوليا من الليبراليين الاحرار «الامامير» يقول شيئا عن خطر تلك الجماعة على الديمقراطية، بل نرى اصحاب الملل السياسية الثورية الناصرية والماركسية يخلعون الاحذية ويتكأكأون على باب مقر المرشد لتحصل التبريكات او صكوك الغفران، كما نرى اولئك الذين صدعوا رؤوسنا سنوات عن القومية العربية او خطاب اليسار بدرجاته المتفاوتة والوانه المتنوعة «يكيفون» رطانهم السياسي كيما يرضى الاخوان والجميع يحاولون تحصل رضاء بعض مراكز البحوث المشبوهة التي تعتبر نفسها وكيلا سياسيا تجاريا عن الولايات المتحدة الامريكية وتهندس ذلك الظهور للاخوان او تلك التحالفات مع قوى يسار سابقة، سفالة منقطعة النظير، وتخويف يقوم به ـ لدهشتي ـ رهط من الناس بعضهم اطباء ومهندسون واساتذة جامعات، ثم شراء الذمم بما لا يمكن اخفاؤه واختراق منظم وممول لبعض المؤسسات الاستراتيجية وضمنها المؤسسات الصحافية القومية وأنا استطيع ان احدد مئة وخمسين فردا في قطاع التحرير باحدى المؤسسات الصحافية الحكومية ـ وبينهم من تموقع في مراكز قيادية وقيادية جدا ـ ينتمون لجماعة الاخوان او يعملون لصالحها، ولم تك لدي قدرات خاصة حتى اصل اليهم فالأمر اوضح مما يتيحه البعض وقد تم (بالتدريج) و(بالتعيين) و(بالتصعيد) على مدى سنوات ثم تبلور وافصح عن نفسه بوضوح في الشهور الثمانية عشر المنقضية».

وهو يقصد (مؤسسة الاهرام) التي يعمل بها رئيسا لتحرير جريدة «الاهرام الدولي»، ولا اعرف لماذا لا يوجه الاتهام مباشرة لاجهزة الامن والحزب الوطني الحاكم والرئاسة لصمتها على عملية اختراق (مؤسسة الاهرام)، واذا كان ادرى بما يحدث في المؤسسة التي يعمل بها، فمن المدهش ان تصل معلوماته الدقيقة جدا الى دهاليز الناصريين والماركسيين وانصار القومية العربية، وفي حقيقة الامر فلا اعرف لمن يوجه الاثنان عبد السميع ومحمد ابراهيم الكلام ما دامت كل اجهزة النظام الامنية والسياسية تقبل مثل هذه الاختراقات؟!

وعلى العموم فقد نقلنا عمرو الى «الاهرام» التي قال فيها في نفس اليوم زميلنا وصديقنا صلاح منتصر في عموده اليومي ـ مجرد رأي ـ وهو في غاية الاستياء:

«اعترف الدكتور عبد المنعم ابو الفتوح ـ القيادي البارز في جماعة الاخوان المسلمين ـ في اتصال تليفوني مع عمرو اديب بأن هذا الشباب فعلا يتبع الاخوان الا انهم «اساءوا التصرف»! وهي عبارة لا بد ان ترد الى قائلها لان الذي اساء التصرف فعلا هم هؤلاء الكبار الذين لم يظهروا في الصورة لكنهم يغيبون هؤلاء الشباب ويملأونهم بتوجيهاتهم ويدربونهم على ما قاموا به ويمدون «باللثام» او «النقاب» الذي اخفوا به وجوههم ونشعر رغم اختفاء ملامح الوجه احساس الاعجاب بالقوة الذي يحس به هؤلاء الشباب على اساس انهم بذلك «يرهبون عدو الله» الذي هو ادارة الجامعة واساتذتها والحكومة وقوات الامن وكل افراد الشعب. ومن الغريب انني فتشت عن هذا الموضوع في التلفزيون المصري فلم اجد له ذكرا رغم انني تصورت ان يسارع هذا التلفزيون الى اذاعة الفيلم منسوبا الى قناته (لا يقلل هذا من التلفزيون المصري) لترى مصر في اصغر قرية شبابها الذي ذهب ليتعلم وقد تلثم وارتدى النقاب، وهو يهدد اساتذته ويحطم ابواب جامعته ويستعد لمعركته الكبرى ضد عدو الله! تعالوا وشاهدوا جيل الغد الذي سيحمل امانة قيادة مصر لان من سيحارب هذه المعركة هم كل افراد الشعب!».

خفة ظل من صديقنا صلاح. افراد ميليشيا الاخوان ارتدوا النقاب رغم انه غير واجب وانما الحجاب هو الشرعي؟ ونترك صلاح وغمزته الى زميلنا وصديقنا جمال بدوي وقوله في نفس اليوم في «الوفد»:

«من المؤكد ان الاخوان المسلمين يتحملون قدرا كبيرا من المسؤولية، لأنهم زرعوا في شباب الجامعة نزعة القتال حتى الشهادة، وارتفعوا بسقف الاحتجاج الى مستوى الصدام الدامي، ولن تجدي محاولات التنصل مما حدث ولا التصريحات التي ادلى بها قادة الاخوان والادعاء بأنهم لم يأمروا الشباب بهذا الاستعراض المخيف، بل ان قيام الشباب بهذا الاستعراض ـ دون علم القيادة ـ لهو اكبر دليل على الانفلات والتسيب والجنوح الى العنف، سواء رضيت القيادة او رفضت، ولعل الاستاذ عاكف يعرف اكثر من غيره خطورة التشكيلات العسكرية داخل الجماعة وكيف انها اعطت لنفسها سلطة التصرف وارتكبت اعمالا ارهابية دمرت الجماعة ودمغتها بهذه الوصمة ولا تزال ملتصقة بها حتى الآن.

أما الجهاز الحاكم فهو يجني ثمرة استبداده، ورغبته الجموح في السيطرة على كل منافذ العمل السياسي بما فيها الانتخابات الطلابية والتدخل في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بالنشاط الطلابي لتفرض عليهم قوائم مكروهة من جموع الطلاب، ولم يتورع الجهاز الحاكم عن استخدام البلطجية لاقتحام الجامعات فابتدع سنة سيئة اباحت لطلاب الاخوان المعاملة بالمثل وارتداء ملابس الحرب واقنعة القتال وكأنهم ذاهبون الى حرب البسوس.

ما دلالة هذا المشهد المفزع؟

نحن امام ظاهرة الافلاس السياسي عند الجهاز الحاكم، ولن تخمده الذراع الثقيلة، وانما بالمواجهة الفكرية والسياسية وعندما يشعر الشباب بان هناك متنفسا للعمل السياسي الخالي من «الكولسترول» والهيمنة والاحتكار، فسوف ينصلح الحال وسوف يتكلم الشباب لغة السياسة وليس لغة القمع.

والى «المصري اليوم» امس ـ الجمعة ـ وقول زميلنا وصديقنا مجدي مهنا في عموده اليومي ـ في الممنوع ـ «اعترف انني وغيري من الذين يدافعون عن الاسلام السياسي وعن حق جماعة الاخوان المسلمين في الاعتراف بها وحقها في العمل السياسي في مأزق كبير وفي موقف بالغ الصعوبة بعد المشهد السيئ الذي يصل الى حد الجريمة، هل حقا تريد الجماعة الشرعية وتحويلها الى حزب سياسي، ام انها تستفيد من وجودها الحالي ومن رفض الدولة الاعتراف بها كجماعة شرعية في تقوية نفوذها في الشارع مما يكسبها تعاطفا بين الجماهير، لن نسأل من الذي اوصل جماعة الاخوان الى هذا الموقف؟ فكلنا يعرف الاسباب ويعرف ان السياسات الغبية التي ينتهجها الحزب الحاكم وبعض اجهزة الدولة واطلاق يد جهاز الامن في تأمين واحتكار العمل السياسي لحساب الحزب الحاكم بالتزوير والبلطجة والعنف هي المسؤول الاول عن هذا المشهد الذي رأيناه في جامعة الازهر وعن غيره من المشاهد المؤسفة على صعيد العمل السياسي في مصر».

ونترك «المصري اليوم» لنتجه لـ«الاهرام» ورئيس تحريرها زميلنا وصديقنا اسامة سرايا الذي قال: «لم تعد الدولة وحدها هي المسؤولة وانما نحن جميعا شركاء في المسؤولية لوقف خروج هذا التيار المستمر على القانون تحت سمع وبصر الدولة، فالدولة المصرية هي التي انهت الوجود الشرعي لجماعة الاخوان بذنوبها وجرائمها في الاربعينات والخمسينات، وهي التي سمحت لها ايضا في تغييب واضح للقانون بأن تدخل النظام السياسي من باب المعارضة باسمها المحظور وان تشكل في البرلمان باسمها كتلة وان تظهر بالاسم نفسه في وسائل الاعلام وان تعلن عن تكفيرها رئيس مجلس الوزراء ووزير الثقافة لتغري بهما بعض متطرفيها، والدولة المصرية هي التي تغاضت عن كلمات مرشدها الذي يزدري مصر الوطن والحصن وسمحت لها بأن تمارس مساعيها للوصول الى اهدافها من داخل البرلمان وهو ما لم يتحقق لها في اي وقت من تاريخها منذ انشائها عام 1928. وقد لقيت الدولة من الاخوان الكثير لقاء تسامحها المفرط مع تلك الجماعة من عبث واثارة وفتن في كل مجال وهي الجماعة التي تشهد العقود الثمانية التي مضت من تاريخها بأنها جماعة سياسية لم تنفع الدين او المجتمع يوما وقد قنعت بوقفتها الى جوار مخزون التدين العميق لدى المصريين تستخدمه وقودا لاهداف ومطية لاغراضها.. وفي الوقت الذي تحقق فيه مصر نجاحا ملحوظا في مكافحة قوى التطرف في المنطقة نجد ان كلا من ايران واسرائيل تتمسحان بالدين لتبرير طموحات ليست من الاسلام او اليهودية في شيء كما تسعى هذه القوى الى استغلال الاضطرابات السائدة في اكثر من بلد اسلامي بهدف فرض ارادتها وحشد طاقاتها لحكم المنطقة بأسرها. حانت لحظة اليقظة خصوصا ونحن نرى ما يحدث حولنا في فلسطين والعراق ولبنان بل في معظم دول الخليج وايضا تأثيرات الاستقطاب ضد المصالح العربية والتي وصلت الى حروب اهلية وتجميد وتخريب السياسات الوطنية لهذه البلدان».

وهكذا بينما حرص اسامة على حصر الاتهامات في اسرائيل وايران كان زميلنا عبد الله كمال رئيس تحرير جريدة «روز اليوسف» يشمل حزب الله وحركة حماس بقوله «وصلتنا ردود افعال متنوعة تؤكد ان لدى قطاعات عريضة من المصريين خوفا حقيقيا وقلقا بالغا مما رأوه وصار لديهم انطباع بعدم الاطمئنان. وهذه مشاعر حقيقية ومفهومة وصادقة ولا شك انها يتم التعبير عنها في تقارير الرأي العام التي تصل الى صناع القرار ومن ثم يجب اتخاذ قرار لطمأنة الناس. الخوف طبيعي بسبب تماثل الصور بين جيش الاخوان وما يشبه ذلك في كل من العراق وفلسطين ولبنان وايران، الى جيش المهدي وحركة حماس وحزب الله والحرس الثوري. لقد ظن هؤلاء الطلبة المارقون على الشاشات، كما لو انهم عناصر في كل التنظيمات العنيفة في تلك البلدان وما الذي يمكن ان يفعله الاخوان سرا اذا كان هذا هو ما يفعلونه جهارا نهارا امام الكاميرات بكل اجتراء الناس تذكر جيدا ان مثل هذه التنظيمات المسلحة نشأت في الجامعات في السبعينات وبنفس الطريقة تقريبا».

وافردت الجريدة مساحات واسعة لهذه القضية وبطريقة شبه هيستيرية لم تشمل الصحف الحكومية الاخرى لدرجة ان الموضوع الرئيسي في الصفحة الاولى كان مقال عبد الله كمال وعنوانه ـ المصريون خائفون، متى يتحرك المسؤولون؟!

«وانطلقت الهجمات من كل اتجاه فرئيس مجلس ادارتها زميلنا وصديقنا كرم جبر شن في بابه اليومي ـ انتباه ـ هجوما عنيفا على الرئيس الراحل انور السادات ـ عليه رحمة الله ـ لما اعتبره جريمة ارتكبها بتحالفه مع الاخوان لضرب الناصريين والشيوعيين، وحمله مسؤولية تعرضه للاغتيال، وقال عنها «جريمة السادات التي لن يغفرها له الوطن هي تحالفه مع الاخوان المسلمين لانه تصور انه يستطيع ان يضرب قوة بقوة، فاتفق عليه الناصريون واليساريون مع الاخوان المسلمين وتولى كل فريق الترتيب لمصرعه حسب امكانياته، الناصريون باغتياله معنويا في الصحف ووسائل الاعلام التي سيطروا عليها، والاخوان عبر جماعات العنف التي اداروا مؤامراتها من وراء الستائر وللاسف فلم يدفع السادات وحده ثمن جريمته، بل دفعتها وما زالت تدفعها مصر كلها من عاش هذه الايام الحزينة في تاريخ مصر، واقترب من تفاصيلها يعرف جيدا ان عنف طلاب الجماعات الاسلامية كان اقل بكثير مما شاهدناه في اسكتش ميليشيات الاخوان بجامعة الازهر الذين اختاروا نموذجا انتحاريا للحوار والتعامل مع المجتمع».

وفي الحقيقة فقد اقتربت كثيرا جدا من هذه المرحلة التي يحكي عنها كرم وتابعتها بدقة، ولم يزعم احد انه كان للاخوان اي دور في الاشتباكات التي حدثت داخل الجامعات وخارجها خاصة في اسيوط، بل تعرضوا للضرب من جانب الجماعة الاسلامية في الصعيد والذين مارسوا العنف داخل الجامعات كانوا من الجماعة الاسلامية والجهاد، وهم الذين نقلوا العمليات الارهابية ضد الدولة والمثقفين والاقباط خارج الجامعات. لم يثبت تورط الاخوان في شيء من هذا، اما القول المتكرر من البعض بانهم اغتالوا السادات فهذا اتهام لا يجب توجيهه اليهم وانما الى النظام الحالي الذي لم يقدم احدهم للمحاكمات التي جرت للمشاركين في اغتيال السادات ولا التي جرت لاعضاء التنظيمات الارهابية ومع ذلك فان ما قام به الاخوان داخل جامعة الازهر يستحيل قبوله منهم ولا الاقتناع بالمبررات الخائبة التي ساقوها بانه اسكتش؟ اسكتش؟ ما شاء الله.

هذا عن بيان الداخلية واضافت الجريدة ان الجماعة اصدرت بيانا جاء فيه: «ان الجماعة تنأى في ذات الوقت بكل صاحب رأي ان يتورط في تمثيلية، هزلية تفترض غير الواقع وهذه الفعاليات حتى وان كانت على سبيل المحاكاة التمثيلية ان النظام المصري يصر على العودة بحالة الحريات الى مربع الصفر بتصعيد غير مبرر يزيد الامور تعقيدا ويهز صورة مصر ويؤكد على التعاطي الامني لجميع ملفات الوطن وذلك عبر هذه الحملة من الاعتقال». وعلمت «المصري اليوم» ان قيادات الجماعة بمكتب الارشاد عقدت اجتماعا استثنائيا ظهر امس عقب تأكيد انباء الاعتقالات لدراسة ردود فعل الجماعة خاصة ان اعتقالات الطلاب في جامعة الازهر جاءت قبل ايام من امتحانات الدور الاول للكليات وهو ما يعني عدم حضورهم الامتحانات مما يكلفهم رسوب عام دراسي وبحث الاجتماع قيام نواب الجماعة في مجلس الشعب بتقديم طلبات احاطة لوزير الداخلية حول الاعتقالات وانه تم بحث امكانية ان الجماعة تنظم مظاهرات طلابية كبيرة على مستوى جامعات مصر وتجمعات شعبية للتنديد بتصعيد اجهزة الامن ضد الاخوان الا انها اشارت الى معارضة البعض هذا القرار نظرا لاقتراب امتحانات الدور الاول في الجامعات».

هذه هي التغطية الكاملة لهذه القضية وانا مضطر لان اقول انه لا بد ان نبدي اعجابنا الشديد بالاداء السياسي الرفيع والخبيث الذي تمثل في الضربات الاخيرة المتبادلة بين الجماعة وامن الدولة لانني من المولعين بالالعاب السياسية الراقية. ففي معركة الحجاب ضد وزير الثقافة فاروق حسني والتي اثارها وشارك فيها الاخوان والنواب المستقلون في مجلس الشعب واخرجوا بها النظام اسرع بعض النظام بدفع عدد كبير من اعضائه وقياداته بالمجلس للمشاركة في الحملة ضد الوزير لسحب البساط من تحت اقدام الاخوان الا انهم فوجئوا بمرشد الجماعة يعلن انه لم يكن له اي علم مسبق باثارة نواب الجماعة، القضية لانها تافهة ومن حق الوزير ان يقول ما يشاء، قال ذلك بعد ان تورط الوزير في الاعلان عن تشكيل لجنة للشؤون الدينية بالمجلس الاعلى للثقافة مما اثار عليه المثقفون الذين ساندونه واثار الأزهر ووزارة الاوقاف بينما التزم الاخوان الصمت التام.

ثم جاء اخطر رد واكثره حنكة وخبثا من امن الدولة بايقاع الاخوان في مصيدة اسكتش جامعة الازهر وهي اول ازمة حقيقية تواجهها الجماعة منذ عودتها للعمل العلني عام 1974 فلم يسبق لها ان وجدت نفسها في مثل هذا المأزق فلا هي تستطيع انكاره واتهام جهاز مباحث امن الدولة بانه قام بتلفيقه لها، فاضطرت للاعتراف به وافسحت بذلك الطريق ليقوم الجهاز وهو في غاية الارتياح بتسديد الضربة الثانية بعملية الاعتقال التي قام بها وبدء التحقيقات وما يمكن ان يترتب عليها من استغلال اعلامي وكشف مزيد من الحقائق عما اذا كان هناك جهاز سري مسلم انشأته الجماعة ام لا والملاحظ هنا ان الداخلية لم توسع من نطاق ضربتها لتشمل آخرين في الجماعة ـ حتى الآن ـ حتى لا تتهم بانها تستغل الحادث لاغراض اخرى.

اما كيف سيرد الاخوان للخروج من هذا المأزق فهذا ما ستكشفه الايام القادمة وان كنت اتوقع ان يواصلوا التنديد بما قام به بعضهم والتبرؤ منه خاصة امام الدول الاوروبية وامريكا والمعارضة المصرية لتبديد اي شكوك تكون قد نشأت لديهم نحو الجماعة لكن السؤال الذي سيثير الارتباك لدى الجماعة ـ في رأيي ـ هو الى اي مدى نجحت اجهزة امن الدولة في اختراق مستويات الجماعة القيادية بحيث سهلت عملية الاسكتش تلك؟! ولن ازيد حرفا الآن ثم اتحول الى ثاني القضايا في تقرير اليوم.

الرئيس مبارك

والى رئيسنا بارك الله فيه ورعاه وسدد على الطريق خطاه وحماه من شر الحاسدين والنفاثين وباقي افراد قبيلتهم من محترفي الاعمال السفلية والعكوسات الذين يحاولون عبثا مهاجمة رئيسنا وانطبق عليهم القول كناطح صخرة يوما ليوهنها فأوهى قرنة الوعل، فقد قرأت اول سطر في موضوع بجريدة اظن ان اسمها «الدستور» وتجاهلت ما بعده الى ان وجدت في نهايته اسمي كاتبيه وهما محمد الدسوقي رشدي ومحمد المعتصم ولم اقرأ ما بينهما طبعا كيف اقرأ قولهما ـ خيبة الله عليهما ـ «ابحث في جيوبك وفتش في جيوب اصدقائك المعارض منهم قبل الحكومي لعلك تجد سببا واحدا يفسر للناس الغلابة السائرين في شوارع المحروسة ما يحدث في بلدهم من بلاوي سودة، ويشرح لهم تصرفات السادة المسؤولين الكبار التي تشبه لوغاريتمات الجبر وحساب المثلثات التي لا يقدر على متابعة حلها اينشتين نفسه فما بالك بالمواطن المصري البسيط الذي يعيش حياة سياسية واجتماعية قمة في اللخبطة والتوهان فلا احد من المسؤولين يتمتع بالشفافية التي تجعله يخبر الناس بما يحدث ولا احد من المواطنين يتمتع بوقت فراغ او طول بال ليتابع التصرفات والقرارات العجيبة للمسؤولين الكبار وعلى رأسهم السيد حسني مبارك رئيس الجمهورية الذي قرر فجأة كما يجب ان يفعل دائما ان يذهب في رحلة اوروبية تضم دول ايرلندا وفرنسا والمانيا دون ان ينتظر ان يمر على آخر رحلاته الخارجية شهر كامل وكأنه لم يعد يطيق البقاء في مصر او لم يعد يحتمل مطالب اهلها ومشاكلهم. الرئيس الذي اعلن منذ فترة انه لن يترك الحكم ما دام في قلبه نبض يبدو وكأنه لم يعد يحتمل فعلا البقاء تحت ضغط المشاكل فمثلما ترك البلاد في شهر ايار (مايو) الماضي وهي تغلي على بركان من القضايا الملتهبة (الحوادث الارهابية، التحرش بالمتظاهرات وسحل المتظاهرين وضرب القضاة) وسافر لالمانيا عاد ليفعل نفس الأمر مرة اخرى ويترك مصر مسافرا في رحلة اوروبية لثلاث بلدان بينما المشاكل تحيط بالبلد من كل جانب ثلاث زيارات في اقل من تسعة شهور هذا العام لالمانيا فقط، بالطبع لا يمكنك تفسير هذا الكم من الزيارات المتلاحقة لان الرئيس ورجاله لم يقولوا عن هذه الزيارات شيئا حتى بدأ الناس في تفسيرها على انها رحلات علاجية تواكب الاخبار المعلنة عن المتاعب الصحية التي يعاني منها الرئيس. لا جديد اذن من وراء زيارات الرئيس وجولاته الاوروبية اللهم الا مزيدا من الشكوك حول صحة الرئيس الذي التقى اثناء زيارته لفرنسا في مقر اقامته مع سيغون رويال مرشحة الحزب الاشتراكي الفرنسي لانتخابات الرئاسة والتي تمثل القوى المعارضة هناك وهو ما يعيدنا للتساؤل الدائم لماذا يسمح الرئيس لنفسه بأن يعقد لقاءات مع قوى المعارضة في البلدان الاخرى بينما تشن صحفه ويشن رجاله هجمات حادة وقوية على اي فرد من افراد المعارضة المصرية تسول له نفسه عقد لقاء مع مسؤولي دول اجنبية؟ وهو نفس ما حدث مع ايمن نور الذي تم اتهامه بالعمالة والخيانة حينما عقد لقاء مع مادلين اولبرايت ومسؤولين بالاتحاد الاوروبي.

طبعا ومن اين لهذين ان يستوعبا اهداف زيارات رئيسنا وما يبذله فيها من جهد وقال عنها زميلنا وصديقنا وعضو مجلس الشعب المستقل ورئيس تحرير «الاسبوع» مصطفى بكري:

«الزيارات والجولات المكوكية التي يقوم بها الرئيس مبارك الى البلاد العربية والى دول الشرق والغرب هي زيارات هدفها تحقيق المزيد من المصالح والاستثمارات لصالح مصر بالاساس وخلال جولة الرئيس في روسيا والصين وكازاخستان شاهدنا عن قرب حجم الجهد الذي يبذله الرئيس من أجل تذليل العقبات التي تعترض تنمية التجارة بين مصر وهذه البلدان وكيف نجح الرئيس في تحقيق اهداف الزيارة التي اثمرت نتائج هامة اعلن عن بعضها في صورة الاتفاقيات التي وقعت او تلك الاسس التي تم التوصل اليها لزيادة حجم التصدير المصري او زيادة حجم استثمارات هذه البلدان داخل مصر لذلك لم يكن غريبا هذا الاتفاق الهام الذي اعلن عنه مؤخرا خلال زيارة الرئيس الكازاخستاني الى مصر والذي يقضي باستيراد مصر لـ750 الف طن قمح سنويا من كازاخستان وبأسعار اقل من السعر العالمي. وفي هذه الجولة التي يقوم بها الرئيس الى ايرلندا وفرنسا والمانيا تبدو الاجندة عامرة بجدول الاعمال سواء على المستوى الاقتصادي او السياسي او الثقافي، وهو امر سوف ينعكس بالتأكيد بالايجاب على المصالح المصرية وتنمية العلاقات مع هذه البلدان. لقد شاهدنا عن قرب حجم الجهد الذي يبذله الرئيس مبارك في هذه الجولات فهو لا يكل ولا يمل من المتابعة واظن ان كل من رافقوا الرئيس لا يكفون عن ابداء دهشتهم حول قدرته على الاستمرار والتواصل في العمل بينما يكون الاعياء قد اصاب الكثيرين منهم، واتذكر انه وبعد عودتنا في وقت متأخر عقب زيارة الرئيس الاخيرة للسعودية وبينما نحن نغط في نوم عميق من متاعب الزيارة التي استمرت ليوم واحد كان الرئيس يسافر في الصباح الباكر الى النوبارية لمتابعة بعض المشروعات هناك. قد نتفق او نختلف مع الكثير من السياسات الحكومية ومواقف الرئيس ولكن حتما لا يستطيع احد ان يتجاهل هذا الجهد الذي يبذل خاصة خلال الزيارات الخارجية التي يظل الرئيس فيها حبيس الاجتماعات واللقاءات والمفاوضات».

طبعا طبعا هكذا رئيسنا على الدوام ولا شك ان تمتعه بصحة جيدة سيغيظ اصحاب العكوسات لفساد عكوساتهم.